

(٢)

النظام الحولى الاسلامى

يعتبر النظام الدولي هو الغلاف الحافظ للكيان الاسلامى كله ، فانه لا قوام لنظرية أو نظام فى العالم الا اذا كانت الهيبة الدولية حارسة لها . فمن الدول من تكشفت له عيوب الشيوعية والرأسمالية دون أدنى شك ، ومع ذلك فهما يفرضان سلطانهما بقوة المكانة الدولية .

ومن أجل ذلك قال الله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » (الأنفال ٦٠) ، كما أنه لذلك أيضا اتفقت الآية مع أن الجهاد كل سنة فرض كفاية فهو لا يجوز أن ينغلق ، فان لم تلزم له حاجة فلاظهار الهيبة وعرض القوة .

وبغير ذلك فان ضعف المركز الدولي يضغط على النظام الدستورى للدولة وتتقبل نظام احدى الدول السائدة للتدارى فى نفوذها . وهذا بدوره يضغط على نظامها الاقتصادى فالاجتماعى مما يؤدى الى المشقة والخرج على المسلم حتى فى عباداته وخويصة ايمانه وربما فتن بذلك .

والنظام الدولي للاسلام مفصل فى أبواب السير (جمع سيرة : أى سيرة المسلمين فى الامم الاخرى) والجهاد .

خصائص النظام الدولي الاسلامي

ويتميز النظام الدولي الاسلامي بالميزات التالية :

أولا - أنه يقوم على عدالة حقيقية :

فهو لا يقوم على المصالح الخاصة ولا على اعتبارات السيادة - ومبناها الحقيقي هو الكبرياء - ولا على التعصب كما هو الشأن في القانون الدولي العام الذي قام أولا على اعتبارات مسيحية محضة ، لا على المصالح الاقتصادية ولا على التوسع أو حفظ التوازن أو غير ذلك من الاعتبارات ، وإنما يقوم على الدفاع عن المثل العليا التي لا شك في صلاحها وهي التي تقتضيها الأديان السماوية • وليس شرطا أن يؤمن بها الناس كرها • ولكن يكفي الكف عن معانقتها ، واسكات حربهم المضادة •

وليس في الاسلام غالب ولا مغلوب ولا شعب فاتح وآخر خاضع ، فانه متى تقبل الحربيون أحكام الاسلام مسلمين أو مسالمين - انقضت العداوة وحل محلها السلام •

ومن الأخطاء الشائعة على عدالة النظام الاسلامي :

ما يقرره فى أحكام القتال ، فقد نهى عن قتل النساء والأطفال والرهبان والمرضى وغيرهم الا فى أحوال خاصة ، كأن تقاتل المرأة قتال الرجال أو تقتل مسلما أو تكون ذات رأى •

كما أنه لا يجوز الرمى بالنار أو الحريق أو التفريق الا عند الضرورة وبشروط خاصة - وكل ذلك فى وقت كانت فيه الدولة الاسلامية فى أوج قوتها ومكانتها وغاية سيادتها ، ودون ارتباط بمعاهدات فى ذلك أو بمعاملة المثل بالمثل • وارتباطا بالمثل الانسانية العليا فحسب ، اذ لعل أعداء اليوم يكونون اخوان الغد باسلامهم •

ثانيا - أنه يقوم على التزام ذاتى :

فان الشريعة الاسلامية تخاطب المسلمين خطابا مباشرا بأحكام العلاقات الدولية كجزء من شريعة الدولة الاسلامية •

ولم تتوصل النظم العصرية الى هذه الدرجة من الرقى • فان القانون الدولى العام ما زال الى الآن قهرا على الدول الضعيفة فقط ، ولا تلتزمه الدول القوية الا فى حدود مصلحتها ، وما زالت النظم العصرية تعطى

النظام الدولي

القول القوي حق الاعتراض (الفيتو) على مالا يعجبها من القرارات .

ولذلك فقد قيل أن القانون الدولي العام ليس قانونا لانه ينقصه عنصر الجزاء .

بل بلغ من رقى الشريعة الاسلامية أن قوة الالتزام قد وصلت الى حد أن السلطة الاسلامية هي التي توقع بنفسها الجزاءات الرادعة على المسلمين لدى اخلالهم بالتزاماتهم الدولية .

ويبدو ذلك من واقعتين مشهورتين : ان المسلمين كانوا قد تصالحوا مع بعض المدن على ألا يحتلوا داخل المدينة . ثم بدا لامير الجيش الاسلامي - بسبب ما بدا له من الاعتبارات الحربية - أن يحتل المدينة . فاختصمه أهل المدينة الى القاضي شريح ، قاضي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، فقضى على الجيش الاسلامي بالجلء عن المدينة احتراماً للشرط لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون عند شروطهم » .

كما أن قتيبة بن مسلم - القائد الاسلامي - كان قد صالح أهل مدينة علي ألا يتمون منها . ثم

اضطر الى أخذ المؤونة لجيشه منها . فشكاه أهل
المدينة للقاضى الاسلامى فحكم عليه باحترام
الشرط .

علاقات المسلمين بعضهم ببعض

وتقوم العلاقة بين المسلمين على أساس موحد
هو «عقد الاسلام» أى الأحكام التى يصير بها الانسان
مسلماً . وهى واحدة بين جميع المسلمين ، ولا تقبل
موقفا بينهم .

بذلك فلا حلف فى الاسلام :

نص عليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
بروايات مختلفة لانه اذا تحالف بعض المسلمين فانهم
بذلك يتقاربون على حساب غيرهم ممن لم يدخلوا فى
هذا الحلف . وكفى بهم جميعا عقد الاسلام حلفا بلا
تميز .

ومن أهم ما يقتضيه عقد الاسلام : التوحيد ،
وهو يؤدى كما تقدمنا الى وحدة الايمان ووحدة العمل
بأحكام واحدة الفهم والى وحدة الوسائل والتضامن .
وكذا يقتضى عقد الاسلام أن تكون ذمة
المسلمين واحدة ، وأن يسمى بها أديانهم

السلام القوي

وأن يكونوا يتخذوا على من عاداهم .
وكذا يقتضى المساواة بينهم لأنه لا فضل لعربي على
أعجمي إلا بالتقوى .

ومن أوضاعه أيضا عصمة الدم والنفس والمال
والعرض لكل من يوجد في بلاد المسلمين وجودا
مشروعا .

وهذه العلاقة في الأمة تقوم على الوحدة . ولكن
نظرا لأنه قد صار المسلمون إلى دول مستقل بعضها
عن البعض الآخر ، فإنه يمكن تأسيس صيغة الوحدة
الاسلامية التي ما يشبه النظام التعاهدي على أن يكون
للحكومة التعاهدية المشتركة سلطة فعلية مباشرة في
أمر مخصصة، كدفع المفسد المخلة بالدين، ومقاومة
الحرب الفكرية بالتوعية الاسلامية اللازمة ، كما
يجوز أن يكون لها قوة أمن مشتركة لرد العدوان
الفعلى وصندوق للتضامن المالى الاقتصادى الاسلامى،
على النحو الذى شرع فيه المؤتمر الاسلامى .

وكذا فمن القضايا الاسلامية الهامة : العناية
بالتامة الفعلية بأمر اقلية المسلمين في البلاد غير
الاسلامية - فإن في السوفيت وحدها ملايين من
المسلمين ، وكذا في البلاد التي تضطهد المسلمين كالفلبين
والصومال .

علاقات المسلمين بغيرهم

وهذه العلاقة تقوم على أحد فرضين :

١ - بالنسبة لغير المسلمين المقيمين الى جوار الدول الاسلامية المتاخمين لها :

أى بدار الحرب وهى البلاد المتاخمة لدار السلام والتى تظهر فيها الأحكام غير الاسلامية فى خلاف فى الفقه فى شرط المتاخمة .

وهؤلاء تجب دعوتهم الى الاسلام ، بالحسنى أولا ، والا فنجاهدهم على الاسلام ، وحال هذه الطائفة لا يخلو من ثلاث :

١ - أما أن يكونوا حربيين : وهم الذين يقيمون فى دار الحرب المذكورة .

٢ - أو يكونوا معاصحين : وهم الحربيون الذين يرتبطون مع المسلمين بهندة .

٣ - أو يكونوا مستأمنين : وهم الحربيون الذين يخلون دار الاسلام بأمان . أو الذين قهروا وعقدوا معنا أمانا دائما على الذمة وأداء الجزية .

ولا تمنع هذه الأحكام فى وجود صلات السلام من الاستعانة بهم - فى حدود الأحكام الشرعية استعانة العزيز بغيره - وتبادل المعونة وأن يدخلوا إلينا بالتجارة وأن نتعلم لغاتهم .

وقد اختلف فى عصمة أهل دار الحرب . والغالب أنها دار إباحة ولكن لا يجوز لنا الإخلال بعقودهم حتى إن الأسير إذا ائتمنوه لا يصح أن يغدر بهم .

وقد قال البعض بأن التقسيم لدار اسلام ودار حرب لا أصل له فى الكتاب والسنة وأنه من صنع الفقه ولكنه مقرر بالضرورة فيهما . وكانت الحجة بلا شك دار اسلام وقت النبى صلى الله عليه وسلم ، وما حولها كله دار حرب بالمفهوم السابق . ولا شك أن اسقاط أحكام الجهاد وغلقتها يؤثر فى كيان الأحكام الشرعية ويخل بها لتوقفها عليها واستمدادها منها .

ولا يقتضى هذا التقسيم إلى دارين التعكير الدائم للسلام ، ولكن فقط لا يجعله يستقر على أساس ذل المسلمين وضعفهم . إذ لا يشترط إخضاع غير المسلمين أن تضم دارهم إلى دار الاسلام بل يجوز أن يختصوا بها فى ظل احترام الاسلام .

٣ - بالنسبة لغير المسلمين في البلاد البعيدة :

والغالب أن هذه البلاد لا تعتبر دار حرب لعدم التاخمة وقد استفيد شرط التاخمة - عند من قالوا به - من قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار » (التوبة ١٢٣) فأفاد عدم انطباقه على البلاد غير التاخمة وهؤلاء ندعوهم الدعوة الحسنة الى الاسلام ولا مانع من تعاوننا معهم . وقد انتشر الاسلام بهذه الطريقة في الاصقاع البعيدة عن دار الاسلام بلا حروب .

وجرى البحث في أثر الارتباطات العالمية الحالية بتقارب اللواصلات والمعاهدات الشاملة كميثاق هيئة الأمم المتحدة في الأحكام السابقة .

والظاهر لنا أنه لا يجوز قبولها ونحن في وضعنا من الضعف . فهذا وضع لا يقام به حكم شرعى . وانما من المؤكد - على أية حال - أنه لا يجوز أن يستقر وضع في ذلك على أساس غلق باب الجهاد وركون المسلمين الى الضعف والمهانة .

الأوضاع الناشئة عن الحرب

١ - المعاهدات :

فى الاسلام أربع معاهدات أساسية :

أ - أمان المخول :

وهو يشبه (الإقامة المؤقتة) المعروفة الآن وقد بعنت
تكتب الأنشاء (كصبح الأعشى) نماذج الجولات
والإقامة ونحوها . وهو يكون لأقل من سنة ، والا
منع المستأمن من الرجوع لبلده وأقام بيننا ثمة .
وتكون له عصمة النفس والدم والمال والعرض . وإذا
عقد باطلا فالغالب - فى معظم الاحوال - أن يرد
الى مأمنه .

ب - أمان المحاصرين :

وذلك لمن يستسلمون فى الحرب . وقد روعى
فى عقده ظروف القتال والجهل باللغة ويجوز أن
يعقده المسلم العادى - ولو عبدا أو امرأة بشروط
خاصة . وتترتب عليه العصمة من القتل .

ج - الهدنة :

وهى وقف القتال مؤقتا لأجل معين لا يزيد

على أية حال وعلى خلاف في المذاهب - على
عشر سنين . وهي من أعمال القتال . ولا يعقدها
غير الامام ولا تكون الا لمصلحة ظاهرة . فان
كانت بجزية يدفعها المسلمون أو نحو ذلك فلا
تكون الا لضرورة الخوف من اضطلام المسلمين
(فنائهم) . وتنقض بمجرد الشك من الخيانة
بشرط الاخطار السابق لقوله تعالى : « واما تخافن
من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء » أي على
سواء في العلم . (الأنفال ٥٨) .

د - الزمة :

وهي الأمان الدائم وذلك باقرار غير المسلم
بأن يقيم في دار الاسلام - أو في أرضه - على
دينه وذلك بجزية يدفعها عن صغار . ولا تنقض
الا بعمل ظاهر يدل حتما على النقض . كاللحق
الى دار الحرب أو محاربتنا من مكان يعتصمون به .
وقيل : تنقض أيضا بمخالفة شروط الزمة اذا اتفق
على ذلك ، أو بفتنة أولاد المسلمين في دينهم أو
أو أعراضهم .

٢ - الأرض :

الغالب في المذاهب أن الأرض المفتوحة عنوة
تعتبر فيئا ولا تصير موقوفة (ملكا للدولة) على

التقسيم الدولي

مصالح المسلمين ، لخبر عمر في ذلك ، ولقوله تعالى
في توزيع الفى : « والذين جاءوا من بعدهم » (الحشر
١٠) .

وأما الارض التى فتحت صلحا فانها تخضع لحكم
المعاهدة التى عقدت مع أهل تلك الأرض . ويوضع
عليها الخراج - سواء كان مقاسمة أو وظيفة -
بمقتضى تلك الشروط مستقلا عن الجزية أو مندمجا
فيها .

٣ - الغنائم :

وهى أنواع : منها ما يؤخذ قهرا ، وهذه تقسم :
أربعة أخصاسها للغنائم والخمس للامام (للدولة)
لأجل المصالح (الأنفال ٤١) ، ومنها ما يقع بالهبة
بدون قتال ويسمى الفى وكله للامام (الحشر ٧)
يضعه فى المصالح ، وهو المصدر الأكبر لبيت
المال ، فان منه الخراج والعشور والكنوز والمعادن
وغيرها من الأنفال (وهى جائزة يعدها أو يعطيها
الامام أو الامير فى الحرب لمن يقوم بعمل بطولى)
والسلب (وهو ما على القتل من ثياب وما معه
من عدة ، اذا وعد الامام أو الامير أن من قتل قتيلا
فله سلبه) وللامام فى الأسرى أن يقتلهم أو
يسترقهم أو يمن عليهم أو يفاديهم أو يعقد معهم
فئة .